العرب
الإثنين 2021/09/20
السنة 44 العدد 12185

العراق يدشن مشروعا مؤجلا لاستثمار الغاز المصاحب

بغداد – دشن العراق الأحد بشكل رسمي مشروعا مؤجلا لاستثمار الغاز المصاحب، في خطوة أخرى تدل على مدى رغبة حكومة مصطفى الكاظمي في التخلص من التبعية لإيران في توفير الإمدادات.

وقال وزير النفط إحسان عبدالجبار في كلمة خلال إعلان إطلاق المشروع "بعد انتظار أكثر من ثلاث سنوات من العمل المستمر، تم إطلاق مشروع استثمار الغاز في حقلي الناصرية والغراف".

ورغم عدم توضيح الوزير بدقة الأسباب التي جعلت المشروع يتأخر كل هذا الوقت، إلا أنه حرص على التأكيد على أن إطلاقه "خطوة اقتصادية مهمة" و"لذلك نحتاج إلى الاستمرار بالعمل".

إحسان عبدالجبار

حقلا الناصرية والغراف سينتجان 200 مليون قدم مكعب يوميا

وستتولى شركة بيكر هيوز الأميركية استثمار الغاز المصاحب لاستخراج النفط في الحقلين النفطيين الواقعين بمحافظة ذي قار واللذين ستصل طاقة إنتاجهما اليومية إلى حوالي 200 مليون قدم مكعب قياسية من الغاز.

وكانت الشركة قد تعاقدت مع الحكومة العراقية في أغسطس 2018 على إنجاز المشروع لإنتاج تلك الكمية من الغاز إضافة إلى إنتاج كمية ألف طن من الغاز السائل و900 متر مكعب من المكثفات يوميا.

وتأتي زيادة معدلات الاستثمار الأمثل للغاز المصاحب لعمليات استخراج النفط في قمة أولويات بغداد من أجل تأمين إمدادات لمحطات توليد الطاقة الكهربائية وصناعة البتروكيمياويات والأسمدة وغيرها من حاجات الطلب المحلي.

ويضطر العراق الذي ينتج حاليا نحو 2.7 مليار قدم مكعب من الغاز إلى حرق مليارات الأقدام المكعبة من الغاز المصاحب لاستخراج النفط، لضعف إمكانات الاستثمار.

ووفق تقديرات وزارة النفط، يمتلك العراق مخزونا يقدر بنحو 132 تريليون قدم مكعب من الغاز جرى إحراق 700 مليار منها نتيجة ضعف القدرة على استغلاله.

ويتقدم العراق بخطى حثيثة باتجاه تعزيز مشروعات الطاقة وخاصة في مجال إنتاج الغاز، بغية التخلص من التبعية لإيران التي تستغل الظروف لصالحها من خلال الاستمرار في مد جارتها النفطية بما تحتاجه من هذه المادة حتى تقوم بتشغيل محطات الكهرباء.

وخلال الأشهر القليلة الماضية أبرم العراق عقودا مع شركات صينية وتوتال الفرنسية لاستثمار الغاز المصاحب لاستخراج النفط لسد متطلبات تشغيل محطات إنتاج الطاقة الكهربائية وإيقاف عمليات إحراق الغاز بحلول عام 2024.

وكانت وزارة النفط قد افتتحت في يونيو الماضي محطة لإنتاج الغاز المصاحب لاستخراج النفط، بطاقة تبلغ نحو 20 مليون قدم مكعب قياسي يوميا في حقل أبوغرب/الجنوب 1 بمحافظة ميسان، والذي تتولى شركة سينوك الصينية الحكومية تطويره.

وتتقاطع المشاريع العراقية مع مصالح إيران التي تحاول التمسك بالنافذة العراقية بدعم من الأطراف السياسية الموالية لها في بغداد من أجل تخفيف وطأة العقوبات الأميركية.

عُمان تُحفز اقتصادها بتقنيات الثورة الصناعية الرابعة

مسقط – تسعى سلطنة عمان للحاق بركب جيرانها في منطقة الخليج من بوابة استكشاف الفرص الكامنة في توظيف تقنيات الثورة الصناعية الرابعة في القطاعات الإنتاجية حتى تحفز اقتصادها وتجعله ينمو بوتيرة مستدامة.

ويواجه البلد الخليجي، وهو أضعف اقتصادات المنطقة إلى جانب البحرين، تحديات مالية وديونا مرتفعة وبطالة عالية جعلت السلطات تفكر بجدية في تغيير نموذج التنمية الذي يجعل من استخدام التكنولوجيا أحد أبرز ركائزه.

ولدى المسؤولين قناعة كبيرة بأن بلدهم لديه الفرص والإمكانات والأدوات اللازمة حتى يضع الاقتصاد على درب النهوض وتعزيز جاهزيته للمستقبل وتطوير حلول مبتكرة للتحديات القادمة لمواكبة متطلبات المرحلة المقبلة وصولا إلى تحقيق أهداف "رؤية 2040".

وفي تجربة فريدة بدأت المؤسسة العامة للمناطق الصناعية (مدائن) في اعتماد منهجية للاستفادة من تقنيات الثورة الصناعية الرابعة بهدف إيجاد النموذج الأمثل للاستفادة من تطبيقات التّقنيات الحديثة وتوفير فرص متنوعة للأعمال وتجاوز التحديات المرتبطة بإدارة عمليات المدن الصناعية التابعة لها.

وتؤكد هدى البطاشية مديرة مشروع التحول الرقمي في مدائن أن المؤسسة عملت على صياغة أولويات المرحلة القادمة وتحديد مواطن الاستفادة من التقنيات الناشئة المرتبطة بعدة محاور حيوية وخاصة المتعلقة بخدمة المستثمرين والبنية الأساسية والأنظمة التقنية والرقمية.

وقالت إن "المنهجية تركز على بناء المهارات في مجالات التقنيات الحديثة الأساسية كتحليل البيانات وإنترنت الأشياء والذكاء الاصطناعي والاستفادة من بقية التقنيات لمساندة المبادرات المنبثقة من هذه المنهجية التوجيهية".

وأضافت "اعتماد المنهجية جاء بعد تنظيم مجموعة من حلقات عمل البناء المعرفي التي شارك فيها عدد من موظفي المؤسسة من مختلف القطاعات وموظفي المدن الصناعية التابعة لها من مختلف محافظات السلطنة".

وفرضت التحولات المتسارعة في مجال الاتصالات على مسقط التركيز على التكنولوجيا لتعزيز كفاءة هذا المجال، ومن هذا المنطلق تسعى للاستفادة أكثر من التجارب العالمية في هذا المضمار لنشرها تدريجيا في كافة القطاعات الاقتصادية.

حقبة جديدة للتصنيع

بيئة أعمال جذابة لكل أنواع الاستثمار

الاستثمارات الخليجية في جولة تنافس جديدة لدخول السوق المصرية

الإمارات والسعودية تضخان أموالا بقطاعات العقارات والأغذية والتكنولوجيا

تتزايد قناعة الكثير من المحللين بأن السوق المصرية أثبتت قدرتها على جذب الاستثمارات الخليجية بشكل قوي منذ بداية 2021 بعد سلسلة من عروض الاستحواذ التي شهدتها البلاد خلال الفترة الماضية في قطاع المصارف، والتي أخذت تمتد إلى عدد متنوع من القطاعات الاقتصادية الأخرى التي تعول عليها القاهرة لدفع عجلة التنمية على قواعد مستدامة.

القاهرة – دخلت شركات سعودية وأخرى إماراتية سباق المنافسة في مصر للفوز بفرص استثمارية بحافز كبير في تطوير البنية التحتية، ومناخ استثماري موات، وتصاعد القوة الاستهلاكية فضلا عن اضطرابات بعض الأسواق العالمية بسبب الجائحة، ما يبرهن أن البلد بات ملاذا آمنا لرؤوس الأموال الباحثة عن النمو في زمن كورونا.

وآخر المنضمين للسباق التحالف الإماراتي المكون من شركة الدار فنتشرز أنترناشونال هولدينغز، وشركة جاما فورج التابعة لشركة الاستثمار القابضة المملوكة لحكومة أبوظبي، حيث تقدم التحالف بعرض لشراء 90 في المئة من أسهم رأسمال شركة السادس من أكتوبر للتنمية والاستثمار سوديك المملوكة بنسبة 13.3 في المئة لمجموعة العليان السعودية في صفقة بلغت قيمتها 415 مليون دولار.

وأوضحت الهيئة العامة للرقابة المالية المصرية أن هذا العرض هو الثاني لشراء سوديك خلال 2021، بعد عرض شركة الدار العقارية أكبر شركات العقارات الإماراتية من حيث القيمة، حيث تقدمت في يونيو الماضي بعرض الشراء الإجباري على كامل أسهم الشركة.

وكشفت الدار العقارية أن العرض الجديد يعدّ واحدا من عدة فرص تتطلع إليها الشركة للاستثمار في مصر المرحلة المقبلة.

وأتمت مجموعة أغذية الإماراتية التابعة لشركة الاستثمار القابضة أيضا صفقة الاستحواذ على حوالي 75 في المئة من شركة الإسماعيلية للاستثمار الزراعي (أطياب) المتخصصة في اللحوم والدواجن المجمّدة بالسوق المصرية في صفقة ناهزت 130 مليون دولار.

وتتبنى مجموعة برمجة السعودية العاملة في قطاع التكنولوجيا والتحول الرقمي خطة تستهدف توسيع استثماراتها بمصر والدخول في استحواذات مرتقبة وتحويل القاهرة مركزا محوريا وبوابة في الشرق الأوسط وأفريقيا لتصدير الخدمات التقنية للأسواق.

ويعتزم صندوق كاتليست بارتنرز الإماراتي للاستثمار المباشر تأسيس صندوق استثماري بمصر قبل نهاية 2021 لزيادة الاستثمار في قطاعات الأغذية والرعاية الصحية والأدوية.

وأظهر تقرير بيكر ماكنزي أن مصر شهدت انتعاشا قويا في نشاط صفقات الدمج والاستحواذ في النصف الأول من هذا العام لتصبح واحدة من أكثر الدول جذبا في المنطقة العربية مع استمرار تعافي الاقتصاد من تداعيات كورونا.

وسجلت مصر 18 صفقة بقيمة 1.8 مليار دولار منذ يناير وإلى غاية يونيو الماضيين، لتصبح أكثر وجهة عربية جاذبة لصفقات الدمج والاستحواذ من حيث القيمة والثانية في حجم الصفقات، واحتلت المرتبة الثالثة عالميا في حجم صفقات الدمج والاستحواذ الواردة بعدد 8 صفقات خلال النصف الأول.

وترجع أسباب سباق الاستثمارات الخليجية لدخول مصر إلى نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي انتهجته الحكومة منذ 2016 بشهادة المؤسسات الدولية، والاستقرار السياسي، وموقع مصر الجغرافي المميز، كما أنها سوق استهلاكية كبيرة.

نعمان خالد

طفرة مرتقبة بتدفق رؤوس الأموال إثر تقارب مصر مع قطر وتركيا

علي الإدريسي

تدشين المدن الجديدة فتح شهية العرب للاستثمار بقطاعات مختلفة

ولعب تباطؤ معدلات النمو والاستثمارات العالمية وتقلبات أسعار البترول دورا حاسما في تحويل مصر إلى قبلة للاستثمارات الخليجية، وعزز من ذلك تهيئة البنية التحتية بالبلاد والتي كلفتها 100 مليار دولار في سبع سنوات، إذ تستوعب كافة المشروعات ونقل الخامات والمنتجات المرتبطة بها.

وأشار خبير الاستثمار ياسر عمارة إلى أن خطة بلدان الخليجية تنويع استراتيجيات الاستثمار وتحويلها من الاعتماد على النفط إلى الصناعات المختلفة يمكن مصر من أن تكون المتلقي الرئيسي لتلك الاستثمارات.

وأضاف لـ"العرب" أن جائحة كورونا عززت من تدفق الاستثمارات إلى مصر لسهولة متابعتها وقرب المسافات، كما أن ارتفاع أسعار النفط ترتبت عليه فوائض مالية كبيرة لدى الدول الخليجية ما عزز من استثماراتهم بالخارج.

وذكر عمارة لـ"العرب" أن الاتفاقيات التي تعقدها الحكومة المصرية مع حكومات خليجية تعزز تدفقات الاستثمارات العربية، مثل المنصة الاستثمارية المشتركة بين الإمارات ومصر التي تم إطلاقها أواخر ديسمبر الماضي بقيمة 20 مليار دولار.

وقام الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة المصرية أخيرا بزيارة إلى الإمارات للترويج للاستثمار وجذب استثمارات جديدة بقطاعات الزراعة والأغذية والأدوية.

وعقدت وزارة الصناعة المصرية والاقتصاد الإماراتية لقاء مشتركا قبل أيام لزيادة معدلات التبادل التجاري بين البلدين وتسهيل مشاركة القطاع الخاص بالمعارض التجارية والصناعية والترويجية والتعريف بالمنتجات الوطنية، مع تقديم التسهيلات المتعلقة بتيسير حركة التبادل التجاري بين البلدين.

وحسب الهيئة العامة للاستثمار المصرية تتصدر الإمارات المرتبة الأولى في قائمة الدول المستثمرة في مصر بقيمة تناهز 7 مليارات دولار، بجانب أكثر من 7 مليارات دولار استثمارات إضافية من خلال مذكرات التفاهم.

ومن المنتظر أن توسع الاستثمارات الخليجية الآفاق الاقتصادية مع القاهرة والتي تعود بالإيجاب على كل الأطراف، إذ تعتبر بلدان الخليج مصر بوابة لتصدير منتجاتها لقدرتها على النفاذ للأسواق الدولية دون رسوم جمركية.

وتزيد الاستثمارات الخليجية من فرص مصر لدعم الاحتياطي النقدي بالعملة الأجنبية بالبنك المركزي المصري وضبط سوق الصرف، ما ينعكس في النهاية على رفاهية المجتمع وخفض معدلات التضخم وتحسين جودة الحياة.

وتمنح الاستثمارات المباشرة المتدفقة من الخارج البنك المركزي المصري مرونة في تحديد أسعار الفائدة، سواء الأوعية الادخارية المحلية، أما سعر العائد على السندات وأذون الخزانة المصرية بالأسواق العالمية فمرهون بأسعار الفائدة بالأسواق العالمية ومدى حاجة الحكومة إلى التدفقات الأجنبية.

وقال نعمان خالد المحلل الاقتصادي في أرقام كابيتال إن "الاستقرار السياسي والتقارب الحاصل بين مصر وتركيا وقطر أحد العوامل التي تشجع على دخول استثمارات خليجية جديدة، كما يُحبذ الخليجيون الاستثمار في دول تختلف عن اقتصادات بلدانهم، قليلة الاستهلاك والسكان، كما توقع أن تشهد الفترة المقبلة انتعاشة مرتقبة بقطاعات الأغذية والعقارات والقطاعات الخدمية عبر ضخ استثمارات جديدة".

وتأتي توسعات المستثمرين الخليجيين في مصر كقاعدة لجذب استثمارات أجنبية أخرى، لأنها ترسم صورة إيجابية عن بيئة ومناخ الاستثمار في البلاد فالشركات التي تتنافس لدخول مصر مؤسسات خاصة ذات ملاءة مالية ضخمة منها التابع لحكومات دول كبرى.

> مصر أكثر وجهة عربية جاذبة لصفقات الدمج والاستحواذ من حيث القيمة والثالثة عالميا منذ بداية 2021 وفق بيكر ماكنزي

وأوضح نعمان لـ"العرب" أن صفقات الاندماجات والاستحواذات، هي استثمار مباشر وتنقل الخبرات والمهارات الإدارية في القطاعات الحيوية وعلى رأسها العقارات مع الاشتراطات الجديدة المحددة لتأسيس المشروعات العقارية.

ووجه الرئيس عبدالفتاح السيسي الحكومة بإلزام شركات العقارات بعدم طرح مشروعاتها للبيع إلا بعد تنفيذ 30 في المئة منها، وهو ما يتوافق مع الشركات ذات السيولة والملاءة المالية الكبرى فقط.

ولفت نعمان إلى أنه يترتب على الاستثمارات المباشرة توسعات جديدة وحراك بالنشاط الاقتصادي، فضلا عن توفير فرص العمل والوظائف الجديدة بالسوق.

وأكد الخبير الاقتصادي علي الإدريسي أن العلاقات الوطيدة بين مصر ودول الخليج تظهر آثارها الإيجابية على الاقتصاد والاستثمارات، وتكشفت معالم ذلك تحديدا بين مصر وكل من الإمارات والسعودية منذ عام 2013، فهما من أهم الشركاء التجاريين.

وذكر في تصريح لـ"العرب" أن تهيئة القاهرة لبيئة الاستثمار خلال الفترة الماضية أسهم في ضخ استثمارات خليجية مع تنوعها، فضلا عن التوسعات العمرانية وإنشاء المدن الجديدة، ما فتح شهية الاستثمار في قطاعات مختلفة على رأسها العقارات والأغذية بأنواعها.

وتظهر آفاق تلك الاستثمارات في توفير الوظائف التي تنشأ من زيادة معدلات الإنتاج بمختلف السلع والخدمات، كما يترتب عليها نشاط ملحوظ في تخصصها عبر التوسعات الجديدة ونقل التكنولوجيا وتعزيز الصادرات مع دخول مصر منطقة التجارة الحرة القارية في أفريقيا.